السياسي لصحيفة معريف قبيل انعقاد المؤتمر بساعات (عدد ٧١/٤/٤) ان المؤتمر لن يكون اكثر من مجرد « مظاهرة قوة تجاه الداخل وتجاه الخارج . ويمكن أن يكون لطرح سياسات الحزب الحاكم بشكل مركز من قبل واضعي هذه السياسة ذاتهم من على منبر واحد اهمية تجاه الخارج اكثر بكثير من اهميتها تجاه الداخل — داخل الحزب وداخل الدولة ». وفعلا تظهر دراسة التغطية الصادرة في الصحف الاسرائيلية لانباء المؤتمر ومناقشاته ، ودراسة القرارات الصادرة عنه ، ان هذه النبوءة لم تكن بعيدة عن الصواب ، وان كان المؤتمر لم يخل كليا من الاثارة والمفاجآت الصغيرة . وقد حدثت الاثارة في مناقشة موضوع الفقر والهوة الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات ، والمفاجآت الصغيرة في حذف موضوع علاقة الدين بالدولة من جدول اعمال المؤتمر . وتأجيل بحث التوصيات الخاصة بالمستدروت لمؤتمر قادم، وفي تركيب المركز الجديد. كان المتكلمون الرئيسيون في نقاشات سياسة الامن والخارجية غولدا مئير ودايان وايبن وسابير وغاليلي . وادلى بدلوه في الموضوع عدد آخر من المؤتمرين أهمهم يتسحاق تبنكين ، من آباء حركة العمل الاسرائيلية ومن زعماء حركة أرض اسرائيل الكاملة ، وابراهام عوفر ممثل الاتجاه الاكثر لينا بين «حمائم» حزب العمل . واذا استثنينا العضوين الاخيرين يمكننا القول ان الباقين المذكورين عكسوا في مناقشاتهم خطا متشددا ، يطابق واحيانا يتجاوز، الخط الرسمي المعلن للحكومة الاسرائيلية تجاه التسوية الجزئية والشاملة . ويمكن اعتبار الفقرات الاساسية من القرارات السياسية ، التي نورد نصها فيما يلي ، خلاصة لرايهم المشترك حول النقاط المركزية : « ان خطوط الرابع من حزيران والحدود الدولية لا تتلاءم مع شروط الامن الحيوية لاسرائيل وينبغي ان تجري فيها تعديلات جوهرية . ويصادق المؤتمر على قرار الحكومة القاضي بعدم العودة الى حدود متدنية استراتيجيا . لا مجال لقبول اية ضمانات او تسويات كبديل لحدود دفاعية . يدعم المؤتمر حكومة اسرائيل في معارضتها لاية طلبات بالتزامات مسبقة ، مهما كانت الجهة المطالبة ، حول موضوعات ينبغي ان تتوضح في المفاوضات . يدعو المؤتمر الى اقامة مستوطنات امنية ومستوطنات ثابتة ، زراعية ومدينية ، على ضوء اعتبارات الامن وتطوير الدولة. يناشد المؤتمر دول العالم الحر العمل على اخراج القوات السوفياتية من البلدان العربية من اجل ابعاد خطر الحرب وخلق ظروف مؤاتية لتقدم السلام في المنطقة » .

ويذكر دانيال دجن (معريف ٧١/٤/٧) ان اللجنة الفرعية التي صاغت القرارات السياسية امتنعت عمدا عن مس الموضوعات الشائكة كالمسالة الفلسطينية ، وان اعضاء حركة ارض اسرائيل الكاملة في حزب العمل طالبوا بأن يرفق بالقرارات نص بيان يعلن ان « حق الشعب اليهودي في ارض اسرائيل ينبغي ان يشكل نقطة الانطلاق في الصراع السياسي » وان « الفرضية القائلة بأن التنازل عن مناطق يقرب السلام هي فرضية خاطئة » . ولكن اعتراض ممثلي حركة الحرس الفتي (همشمرت هتسعيره) التابعة لحزب العمل على ارفاق مثل هذا البيان ، واصرارها في حالة ارفاقه على تقديم بيان يعكس آراء حركة « الحرس الفتي » الاكثر اعتدالا ، دفع لجنة الصياغة الى اسقاط مطلب ممثلي حركة ارض اسرائيل الكاملة ، واكتفى هؤلاء بقراءة بيانهم بشكل منفصل عن القرارات . ويذكر هنا ان حركة « الحرس الفتي » كانت قبل فترة وجيزة من انعقاد المؤتمر قد استثارت حنق رئيسة الحكومة ووزراء آخرين عندما اتخذ مركزها قرارا يعترف بوجود « هوية فلسطينية » ويدعو الحزب الى السعي من اجل السلام « ضمن نطاق تنازل عن جزء من الحقوق التاريخية للشعب اليهودي في ارض اسرائيل التاريخية واعتراف بحق العرب بالاستقلال السياسي في جزء من هذه الارض » . كما يذكر ان اللجنة التحضيرية المشكلة من قبل الحزب قد اتخذت توصيات تمهيدا للمؤتمر برئاسة اريه الياب سكرتير الحزب شبيهة بقرار مركز « الحرس الفتي » ، وكان من المتوقع ان تثير هذه التوصيات عاصفة من النقاشات ، ولكن الذي يبدو هو ان قيادة الحزب الاساسية ، التي يحمل اعضاؤها آراء متباينة حول هذا الموضوع ، اتفقت على حذفه باعتباره موضوعا شائكا من المحتمل ان يسيء لصورة « تماسك الحزب » التي شددت القيادة على ابرازها في المؤتمر .

وكان الموضوع الشائك الآخر الذي حذف من جدول اعمال المؤتمر كليا هو موضوع الدين والدولة ، رغم ان لجنة تحضيرية كانت قد بحثته مليا واتخذت توصيات معينة بشأنه . وقد تم حذف الموضوع بقرار من اللجنة الدائمة للمؤتمر ، حرصا من قيادة حزب العمل على الائتلاف الحكومي الذي تشكل